المستجوبان : هدفنا حماية الأموال العامة وثروة الشباب

الغانم : تسلمت استجواب الطبطبائي والبابطين لوزير النفط ومناقشته ستكون في جلسة 1 مايو

■ الإخفاق في تنفيذ مشروع الوقود البيئي النظيف كبد الدولة خسائر كبيرة

■ الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات إستراتيجية متضاربة

الغانم متحدثاً لوسائل الإعلام

الطبطبائي والبابطين في طريقهما لتقديم الاستجواب

■ التقاعس في استرداد الأموال العامة المصروفة من دون وجه حق لتغطية أتعاب مكتب المحاماة في قضية «الداو»

■ تكرار تعطل مشروع مصفاة فيتنام وغياب الشفافية وتعمد تضليل الرأي العام

■ المحور الخامس: تعمد تضليل النواب بتقديم إجابات مغلوطة عن وقف صرف «الباكيجات المليونية»

■ الوزير حاول تقديم حماية غير مشروعة لبعض القياديين الذين تعدوا على المال العام

■ التمادي في التجديد للقياديين الذين تخطت خدمتهم 35 عاماً لعدم توافر بديل

■ عدم التصدي لمعالجة ملفات فساد بعض القياديين وعدم محاسبة المتسببين في إضراب القطاع النفطي

■ مخالفة توجيهات مجلس الوزراء بخصوص ترشيد الإنفاق وتقنين المصروفات

تقدم النائبان عمر الطبطبائي وعبد الوهاب البابطين رسمياً باستجواب مشترك امس إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي متضمنا 10 محاور اولها الإخفاق في إنجاز مشروع الوقود البيئي النظيف والدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام والتقصير والتقاعس عن استرداد الأموال العامة المصروفة من دون وجه حق لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين في صفقة الداو.

وجاء المحور الرابع في تكرار تعطل إنجاز وتشغيل مصفاة فيتنام أحد مشاريع الدولة التنموية أما المحور الخامس فذكر التفريط والتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة (الباكيجات المليونية) والمحور السادس فكان تقديم إجابات برلمانية مليئة بالجهل أو ادعاء التجاهل بنصوص أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية.

وتطرق المحور السابع إلى إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القياديين من دون نتائج مرجوة فيما تناول المحور الثامن التفريط في استرداد المبالغ المصروفة من دون سند قانوني والمحور التاسع ذكر الاستمرار في إهدار الأموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين تصل إلى عشرة أضعاف الكويتيين المعينين بالقطاع النفطي فيما المحور العاشر بين تهميش وسحب صلاحيات للمجموعات القانونية بالشركات النفطية بما يؤثر سلبا على المواقف القانونية للشركات النفطية. وفيما يلي

محاور الاستجواب

المحور الأول:

الإخفاق في انجاز مشروع الوقود البيئي النظيف أكبر المشاريع التنموية وأعلاها تكلفة على الدولة بعد أن تم تعمد تخفيض نسبة غرامات التأخير على مقاولي المشروع وتضليل القيادة السياسية والشعب الكويتي ببيانات خاطئة عن الموعد المحدد للتشغيل وتكبيد الدولة خسائر ضخمة نتيجة هذا التعثر الذي تسبب بإطالة امد شراء احتياجاتها من البنزين من الخارج:

ويعتبر مشروع الوقود البيئي من أكبر المشاريع التنموية بدولة الكويت يهدف إلى توسيع وتطوير مصفاتي ميناء عبدالله وميناء الأحمدي ليكونا مجمعا تكريريا متكاملا بطاقة إجمالية تبلغ 800.000 برميل يوميا، قامت لجنة المناقصات المركزية بترسيته في شهر فبراير 2014 على 3 تحالفات رئيسة بقيمة إجمالية تبلغ 3.395 مليارات دينار كويتي.

وعلى الرغم من تأكيد سمو رئيس مجلس الوزراء في أكثر من مناسبة على ضرورة محاسبة كل من يتسبب في تأخير المشاريع التنموية إلا أن رئيس الوزراء نفسه تم تضليله من قبل القيادات النفطية بحقيقة تأخر إنجاز المشروع وقدم بدوره لمجلس الأمة بحضور صاحب السمو أمير البلاد بيانات مغلوطة تتعارض مع ما هو مثبت مسبقا في تقارير ديوان المحاسبة ومراسلاته مع الشركة.

المحور الثاني:

الدخول في مشاريع استثمارية خاسرة واتخاذ قرارات استراتيجية متضاربة ذات تكلفة باهظة على المال العام:

أ- خسارة الدولة أكثر من نصف مليار دولار (630 مليون حتى الآن ومازالت في تزايد مستمر) بسبب دخول قيادي في مشروع حقلي "لما وغالية" في بحر الشمال من دون دراسة جدوى:

تمكن أحد القيادات السابقة لشركة كوفيبك من قيادة مجلس إدارتها للانقلاب على التحفظات المشروعة التي قدمتها لجنة تقييم المشروعات الجديدة بالشركة ضد أحد مشاريعها بسبب حساسية اقتصاديات دراسة الجدوى الداخلية للشركة، ليصدر مجلس إدارة كوفيبك قراره المشؤوم رقم (2012/17) - بالمغامرة - على الموافقة في الدخول في مشروع إعادة تطوير حقلي "لما وغالية" الواقعين في بحر الشمال بالمملكة المتحدة، وذلك عن طريق شراء حصة قدرها 35% من امتياز الإنتاج الذي تمتلكه انكويست مقابل مبلغ 485.000.000/00 دولار أمريكي، على الرغم من:

- عدم صدور نتائج دراسة جدوى الاستثمار من قبل المكاتب الاستشارية التي أصدرت تقريرها بعدها بشهرين (يوليو 2012).

- تحفظ لجنة تقييم المشروعات الجديدة بالشركة على المشروع بسبب حساسية اقتصاديات دراسة الجدوى الداخلية.

ورغم إخفاق المشروع، صدرت عدة قرارات من مجلس إدارة الشركة بالموافقة على زيادة تكلفة نطاق العمل في مشروع حقلي "لما وغالية" وذلك بمبلغ (203) ملايين دولار أمريكي و (115.3) مليون دولار لتصبح إجمالي التكلفة على الدولة 00 / 804.000.000 دولار أمريكي ! وتوالت هذه الزيادات حتى بلغ إجمالي ما تكبده المال العام أكثر من مليار دولار أمريكي (00 / 1.039.600.000 $)، منها الكثير من الملايين التي تم صرفها على منصة التفريغ والتخزين العائمة.

وتوالت تقارير ديوان المحاسبة على مدى 4 سنوات متتالية تكشف مدى فشل هذا القرار المتهور بالدخول هذا المشروع المشبوه وتوالت قرارات الشركة بتخفيض قيمة المشروع لمبلغ إجمالي ما تم تخفيضه من من المشروع منذ الاستحواذ عليه وحتى نهاية السنة المالية في 2016 ما يزيد على 546 مليون دولار وبما يمثل ما نسبته 52% من إجمالي التكلفة التي تكبدها المال العام حسب تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2016-2017، وتشير التقارير إلى مواصلة الشركة تخفيض قيمة المشروع لتصل إجمالي التخفيضات إلى ما يزيد على 630 مليون دولار!

المحور الثالث:

التقصير والتقاعس عن استرداد الأموال العامة المصروفة دون وجه حق لتغطية أتعاب مكاتب محاماة المتهمين في صفقة الداو:

بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء بإحالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن صفقة الداو إلى النيابة لمحاسبة المتسببين في خسارة الدولة ما يزيد على 2.16 مليار دولار من خلال الاتفاقية المبرمة بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة الداو الأميركية بناء على إحالة وتوصية مجلس الأمة، ورغم ما تكلفته مصروفات فريق العمل وأتعاب الاستشاريين القانونيين والمحاسبين والفنيين لإجراء الدراسات اللازمة لإتمام الصفقة بمبالغ تزيد على 17 مليونا و700 ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى أتعاب ومصروفات فريق الدفاع القانون في منازعة التحكيم بمبالغ تصل إلى ما يزيد على 6 ملايين و 700 ألف دينار كويتي، وبناء على ردود وزارة النفط بأن شركة صناعة الكيماويات البترولية (PIC) تحملت أتعاب المحاماة والاستشارات القانونية للعاملين الحاليين والسابقين المحالين للنيابة العامة في البلاغ المقدم من مجلس الوزراء بإحالة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بشأن صفقة الداو إلى النيابة العامة.

وأشار الوزير حينها إلى أن مجلس إدارة الشركة أصدر قرارا بهذا الشأن استنادا على قرار لجنة المناقصات الداخلية بشركة صناعة الكيماويات البترولية بالموافقة على تولي مكاتب للمحاماة، مهمة الدفاع عن شركة صناعة الكيماويات البترولية والأشخاص الذين وردت أسماؤهم في تقرير حماية المال العام نظير مبلغ إجمالي قدره 400 ألف دينار كويتي. كما ادعى بأن السند القانوني الذي يخول الشركة تحمل أتعاب المحاماة للمتهمين من العاملين السابقين أو الحاليين في بلاغات الأموال العامة هو قواعد سلوك العمل الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية التي كان معمولا بها في الشركة.

لذا وبعد تسلم الوزير الحالي عهدة وزارة النفط وتمكينه كل ما يلزم لمعالجة ملفات الفساد وتبديد الأموال العامة بالقطاع النفطي، اتضح أنه لا يملك الإمكانات ولا القدرة على تعديل مسار تجاوزات القطاع النفطي، بل لا يملك سوى مجاراة القيادات الحالية ومشاركتهم احتفالية تكريم المتهمين بصفقة الداو بعد حفظ البلاغ أول مرة، خاصة مع تشعب أوجه هذه التجاوزات بتبديد المزيد من الأموال العامة من دون سند قانوني.

المحور الرابع:

تكرار تعطل إنجاز وتشغيل مصفاة فيتنام أحد مشاريع الدولة التنموية التي تتراوح تكلفتها ما بين 7-9 مليارات دولار وتضليل القيادة السياسية والشعب الكويتي ببيانات خاطئة عن الموعد المحدد للتشغيل الأمر الذي تستمر معه الدولة باستنزاف المزيد من الخسائر / الأرباح غير المحققة:

في الخامس والعشرين من يناير 2017 نقلت وكالة الأنباء الرسمية للدولة (كونا) تصريحاً للرئيس التنفيذي السابق لشركة البترول الكويتية العالمية (KPI) السيد بخيت شبيب الرشيدي أن عمليات التشغيل في مشروع مصفاة فيتنام (Nghi Son) ستبدأ في يوليو 2017 بطاقة تكريرية تبلغ 200 ألف برميل يوميا.

إلا أنه في شهر مايو لعام 2017 نشرت وكالة رويترز نقلاً عن موقع إلكتروني تابع لنائب رئيس الوزراء فونغ دينه هيو، أن مصفاة النفط، التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 200 ألف برميل يوميا، تخطط حالياً لبدء عملياتها التجارية في الربع الأول من عام 2018. وأوضح البيان وجود مشاكل في الاختبار الميكانيكي لبعض مكونات المصفاة تسبب في تأخير التشغيل.

وعلى النقيض من خبر رويترز أعلاه أقامت مؤسسة البترول الكويتية مؤتمر صحفي في شهر أغسطس 2017 احتفلت فيه بتحميل أول شحنة من النفط الكويتي الخام استعدادا لبدء عمليات التشغيل لمجمع التكرير والبتروكيماويات (مصفاة تقي سون) في فيتنام بمشاركة نائب الرئيس التنفيذي لشؤون آسيا في شركة البترول الكويتية العالمية غانم العتيبي، ونائب العضو المنتدب لتسويق النفط الخام والمشتقات البترولية في الشركة وليد البدر الذي ذكر أن الشحنة التي تم ارسالها تبلغ مليوني برميل وستصل الى مصفاة فيتنام في 19 اغسطس الجاري فيما سيتم شحن ثاني شحنة للنفط الخام في 11 اغسطس وبنفس الكمية، كما سيتم إرسال 4 ملايين برميل من النفط الكويتي الى مصفاة فيتنام خلال سبتمبر المقبل فيما سيبلغ عدد الشحنات المرسلة الى فيتنام نحو 6 شحنات إضافية بكمية 12 مليون برميل من النفط الخام خلال الربع الأخير من العام الحالي (2017).

ومع استمرار تعامل الجانب الكويتي من دون شفافية مع تطورات تأجيل تشغيل المشروع وتعمد تضليل الرأي العام رغم قائمة الأعمال الفنية الطويلة غير المنتهية للوصول إلى مرحلة التشغيل التجاري، وغياب الدور الرقابي لديوان المحاسبة بل عدم تغطيته لأعمال شركة البترول الكويتية العالمية وعدم شمول أعمالها بتقاريره السنوية عن أعمال القطاع النفطي، نشرت بعض الصحف المحلية في شهر يناير 2018 أن التشغيل التجاري لمصفاة فيتنام سيتأخر حتى شهر أغسطس المقبل، وليس كما أعلن أخيرا بأنه سيكون في الربع الاول من العام الحالي مما سينتج عنه تكبيد الدولة خسائر طائلة خاصة أن أكثر من نصف المبلغ المستثمر تم اقتراضه من بنوك عالمية.

المحور الخامس:

التفريط والتقصير في إيقاف هدر الأموال العامة بعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بإيقاف صرف الباكيجات المليونية غير الدستورية على عدد محدود من القياديين في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة دون مقابل، وتعمد تضليل النواب بتقديم إجابات مغلوطة للإيهام بصدور هذا النظام بقرار من مجلس إدارة المؤسسة على خلاف الواقع لتوفير حماية غير مشروعة لهذه التعديات على المال العام:

المحور السادس:

تقديم إجابات برلمانية مليئة بالجهل أو ادعاء التجاهل بنصوص أحكام قانون إنشاء مؤسسة البترول الكويتية بهدف توفير حماية غير مشروعة لبعض القيادات التي ثبت تعديها على الأموال العامة في مؤسسة البترول الكويتية وعدم التحرك لاسترداد الأموال العامة التي صرفت من دون وجه حق:

المحور السابع:

إهدار المال العام على برنامج تدريبي لتطوير القياديين دون نتائج مرجوة ودون محاسبة القياديين المشرفين على هذا الهدر والتمادي في التجديد للقياديين الذين تخطت خدمتهم (35) سنة لعدم توافر بديل والتلاعب بأنظمة ترقيات شاغلي الوظائف القيادية والوظائف الاشرافية والهياكل التنظيمية الوظيفية:

قامت مؤسسة البترول الكويتية بالإشراف على عقد مشروع استحداث وتنفيذ منهج تدريبي متكامل لقياديي المؤسسة وشركاتها التابعة في سنة 2013 ولمدة (5) سنوات وبقيمة 10.895.000 دينار كويتي ورغم وجود مركز تدريب بترولي معتمد تابع للمؤسسة وشركاتها، تم اسناد التعاقد إلى شركة خدمات القطاع النفطي بتاريخ 2013/7/23 قبل يوم واحد من اتخاذ مجلس إدارة المؤسسة قراره رقم (64) لسنة 2013 بتاريخ 2013/7/24 بتصفية الشركة المذكورة بهدف تفادي الدخول في الإجراءات الخاصة لعرض مشروع العقد على الجهات الرقابية. واتضح أن الشركة المتعاقد معها غير مؤهلة من قبل لجنة التأهيل والتصنيف المشكلة وفقا لنظام التعاقد على البرامج التدريبية وغير متخصصة في مجال التدريب والتطوير الوظيفي وأن تقييم الشركة يأتي بالمركز الرابع وفقاً لما جاء في ملخص تقرير الشركات التي تمت دعوتهم قبل تقديم الخصم على السعر النهائي وبلغ متوسط عدد موظفي الشركة 34 موظفاً خلال العام المالي 2011. كما تحملت المؤسسة وشركاتها التابعة تكلفة سفر وإقامة جميع المتدربين خلال فترة تنفيذ العقد بالإضافة إلى تكلفة إقامة البرامج التدريبية التي تنعقد داخل دولة الكويت. وخلال السنة المالية 2016-2017 تم نقل مسؤولية والتزامات العقد من شركة خدمات القطاع النفطي إلى شركة نفط الكويت بسبب قرار تصفية الأولى على الرغم من عدم اختصاص الشركة الثانية في ظل وجود مركز التدريب البترولي التابع للمؤسسة فضلاً عن قيام المؤسسة بتكليف مركز التدريب البترولي الإشراف على العقد وفق المادة (5.3) من الاتفاقية التي تقضي بأن المشرف على العقد هو العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي بالمؤسسة ومازالت سارية في سنتها الخامسة حتى عهد الوزير المستجوب دون أدنى تدخل منه بعد أن تبين لديوان المحاسبة أن الغرض من اسناد العقد للشركات التابعة هو استمرار تفادي المؤسسة الدخول في الإجراءات الخاصة لعرض مشروع العقد وتعديلاته على الجهات الرقابية.

المحور الثامن:

التفريط في استرداد المبالغ المصروفة دون سند قانوني كمكافأة لغير المضربين وعدم محاسبة المتسببين باضراب القطاع النفطي وتوقف 90% من إنتاج نفط دولة الكويت لمدة (3) أيام وخسارة الأحكام القضائية المتتابعة لصالح المنظمات العمالية

المحور التاسع:

الاستمرار في إهدار الأموال العامة بصرف مكافآت نهاية خدمة مبالغ فيها للوافدين تصل إلى (10) أضعاف مكافآت الكويتيين المعينين بالقطاع النفطي بعد 10 أغسطس 2014 رغم عدم انطباق قانون العمل بالقطاع النفطي عليهم وبالمخالفة لتوجيهات مجلس الوزراء بخصوص ترشيد الانفاق وتقنين المصروفات:

رغم إسراف القيادات النفطية في استغلال توجيهات مجلس الوزراء فيما يتعلق بترشيد الانفاق وتقليل المصروفات لإصدار العديد من قرارات انتقاص حقوق العاملين من أبناء الكويت، إلا أنها لا زالت حتى عهد الوزير المستجوب تتعامى عن تعديل لوائح مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بما يهدف إلى تخفيض قيمة مكافأة نهاية الخدمة للعمالة الوافدة المتوقع تعيينها أسوة بالعاملين الكويتيين المعينين حديثا (فيما بعد أغسطس 2014) والذين نص القانون رقم 110 لسنة 2014 الخاص بتقرير مكافأة مالية للخاضعين لقانون التأمينات الاجتماعية على وضع سقف أعلى لمكافأة نهاية خدمتهم لا يتجاوز 27.000 د.ك فقط لا غير. حيث يتم الاستمرار بصرف مكافأة نهاية الخدمة للعمالة الوافدة بأرقام مبالغ فيها بواقع أجر 30 يوما عن كل سنة خدمة من السنوات الخمس الاولى وأجر 45 يوما عن كل سنة من السنوات التالية وبعدد رواتب مفتوح وسقف راتب مفتوح يتيح المجال أمام تضخم مكافأة نهاية خدمة العمالة الوافدة لتصبح أكثر من 10 أضعاف مكافأة العاملين الكويتيين المعينين حديثاً في العديد من الحالات رغم أن هذا التطبيق مستوحى من القانون رقم 28 لسنة 1969 بشأن العمل في قطاع الأعمال النفطية والذي ينص بكل وضوح في المادة الأولى منه على أنه لا ينطبق أساسا إلا على العاملين الكويتيين فقط.

في حين أن قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 الذي يجب تطبيقه على العمالة الوافدة في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية ينص في المادة (51) منه على أن مكافأة نهاية الخدمة لهم يجب أن تكون محددة بسقف أعلى لا يتجاوز أجر سنة ونصف السنة (18 شهر) بواقع أجر خمسة عشر يوما عن كل سنة من السنوات الخمس الاولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية دون أن تجاوز السقف المحدد، بل إن حتى هذه المكافأة لا تنطبق على العمالة الوافدة والمستشارين القانونيين الوافدين (المقربين من بعض القيادات المتحكمة في صناعة القرار) في مؤسسة البترول الكويتية غير الخاضعين للقانونين النفطي والأهلي بل يكون خضوعهم لقانون الخدمة المدنية الذي لا يجيز مثل هذه المكافآت المتضخمة للعمالة الوافدة، حيث أدى عدم الالتزام بتطبيق أحكام قوانين الدولة إلى استمرار استنزاف خزينة الدولة بتحميلها أعباء غير مستحقة نتيجة هذا الإهمال الإداري الفاضح والمستمر في عهد الوزير المستجوب، خاصة في ظل استمرار إفراط بعض الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بنشر إعلانات التوظيف المباشر للعمالة الوافدة في العديد من صحف الدول العربية والآسيوية للكثير من الوظائف الإدارية والفنية رغم تكدس سوق العمل بخريجي هذه التخصصات من أبناء الكويت. إضافة لذلك لم تقم مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بتعديل لوائحها لإلغاء تحملها ميزانية المساعدة التعليمية (رسوم المدارس الخاصة) لأبناء العاملين غير الكويتيين أسوة بأبناء العاملين الكويتيين في تجاهل صريح آخر توجيهات مجلس الوزراء فيما يتعلق بترشيد الانفاق وتقليل المصروفات التي لا يتم تطبيقها إلا على أبناء الكويت وتتحطم عند أعتاب العمالة الوافدة لأسباب لا يعلمها إلا الله ثم بعض القيادات المتنفذة الذين استمر الوزير المستجوب بتسليمهم جميع زمام أمور القطاع النفطي وأساءوا استغلال تشريعات القوانين الكويتية كذلك لتمييز العمالة الوافدة ضد أبناء الكويت على أرض وطنهم.

المحور العاشر:

تهميش وسحب صلاحيات المجموعات القانونية بالشركات النفطية بما يؤثر سلبا على المواقف القانونية لشركات النفطية أمام الخصوم في مختلف درجات التقاضي كعقاب حيال إدارة القضايا العمالية التي خسرتها الشركات بسبب التزامها بالقرارت غير القانونية الصادرة من بعض قيادات مؤسسة البترول الكويتية:

في تعارض صريح مع قرار المجلس الأعلى للبترول رقم 64/3 (2003/3) الصادر بالاجتماع الرابع والستين (2003/3) المنعقد بتاريخ 1 يوليو 2003 والمتضمن التأكيد على العمل على تحقيق استقلالية الشركات النفطية وإدارتها وفقا لقانون الشركات التجارية وأنظمتها الأساسية والتي تضمن لها الصلاحيات الكافية والسلطات اللازمة لإدارة أعمالها، ولقرار المجلس الأعلى للبترول رقم 66/1 (2003/5) الصادر بالاجتماع السادس والستين (2003/5) المنعقد بتاريخ 18 نوفمبر 2003 والذي يؤكد ضرورة تبني مؤسسة البترول الكويتية فلسفة واسلوبا في العمل يركز على البعد الاستراتيجي والاهتمام بالنتائج المالية والتشغيلية دون التدخل في الصلاحيات التنفيذية للشركات العاملة بما يضمن توسيع صلاحيات الشركات التابعة ودعم صفتها التجارية، أصدر مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية برئاسة الوزير المستجوب قراره رقم (19) لسنة 2018 في اجتماعه الثاني لعام 2018 المنعقد بتاريخ 8 فبراير 2018 بخصوص نظام التعاقد مع مكاتب المحاماة المحلية والخارجية تضمن إجبار الشركات النفطية على عدم التعاقد مع مكتب محاماة جديدة باسم الشركات اعتبارا من تاريخ صدور مجلس الإدارة وعدم تجديد عقود مكاتب المحاماة السارية وإنهاء ما زاد منها على مدة السنة باعتبارها عقودا غير محددة المدة! على إثر ذلك تصدى عدد كبير من الرؤساء التنفيذيين في الشركات النفطية لهذا القرار مبدين احتجاجهم واعتراضهم على ما يحمله من تهديد حقيقي لخصوصية الشركات النفطية الخاضعة لقوانين العمل في القطاع النفطي والأهلي وكذلك للقانون التجاري على خلاف مؤسسة البترول الكويتية الخاضعة لقانون الخدمة المدنية ولا يمثلها في المحاكم سوى إدارة الفتوى والتشريع بقوة القانون، فكيف لها أن تدير الإدارات القانونية للشركات النفطية في مجالات ليس لها فيها أي خبرة!

إضافة إلى أن الدائرة القانونية في مؤسسة البترول الكويتية تم تفريغ جميع مناصبها العليا عن بكرة أبيها لسنوات بصورة متهورة بعيدا عن المسؤولية والعمل المؤسسي السليم، حيث فرغ منصب المستشار العام منذ خمس سنوات ولم يتم تعيين مدير للدائرة منذ 5 سنوات ولا يوجد بها كذلك أي رئيس فريق على الإطلاق في أسوء تشكيل لدائرة قانونية على مستوى جميع الجهات الحكومية بالدولة، بل تم التعديل على لائحة الترقيات للوظائف الإشرافية لفتح الباب أمام عدم تسكين هذه الشواغر وجعلها معلقة لسنين طوال بهدف تمكين أحد القياديين من إصدار القرارات غير القانونية باتباع قاعدة (على المتضرر اللجوء للقضاء) وذلك بالاستعانة بأحد القانونيين الوافدين الذين تم انهاء خدماته بتعليمات مباشرة من سمو رئيس مجلس الوزراء.

ويكشف كتاب اعتراض الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (KUFPEC) الشيخ نواف الصباح في كتابه الموجه للرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني بتاريخ 22 فبراير 2018 المستور عن أسباب الصراع المختلق لبعض القياديين في مؤسسة البترول مع نظرائهم في الشركات النفطية ويؤكد سياسة معاقبة تلك القيادات النفطية حيث ذكر التالي:

(بحسب إفادتكم في اجتماع الأعضاء المنتدبين أن الدافع الرئيس لإصدار نظام التعاقد هو لتوحيد سياسة الدفاع في القضايا العمالية نظرا لما بدر من تقصير - بحسب ما أفدتم به - في إدارة أكثر من قضية عمالية ما أثار حفيظة المؤسسة حيال إدارة القضايا العمالية)

علماً بأن المسؤول الأول والأخير عن خسارة تلك القضايا العمالية هم بعض قيادات مؤسسة البترول الكويتية الذين تسببوا باضراب العاملين بالقطاع النفطي بعد تعمدهم تعطيل الأحكام النهائية واجبة النفاذ الصادرة باسم صاحب السمو، ومخالفتهم للأحكام القضائية النافذة والصادرة مسبقا لصالح بعض العاملين وكذلك للاتفاقيات الثنائية المصادق عليها بين المؤسسة والشركات من جهة واتحاد البترول أو النقابات النفطية من جهة أخرى، وكذلك مخالفتهم لطبيعة العلاقة التعاقدية القانونية الخاصة حسب عقود عمل العاملين بالقطاع النفطي.